



مشاركة الشباب العراقي في العمل السياسي ما بعد عام ٢٠٠٣

The participation of Iraqi youth in political work after 2003

م.م. رماح سعد مرهون

الكلية التربوية المفتوحة/ فرع النجف الاشرف

Asst teacher. Ramah Saad Marhoon

Open Education Faculty /Najaf Branch

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.180\(A\).23813](https://doi.org/10.36322/jksc.180(A).23813)

المخلص:

يتناول هذا البحث موضوع مشاركة الشباب العراقي في العمل السياسي بعد عام ٢٠٠٣، بوصفه إحدى القضايا المحورية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ولاسيما في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلد عقب سقوط النظام السابق وبداية تجربة سياسية جديدة. ويهدف البحث إلى دراسة طبيعة مشاركة الشباب العراقي في العملية السياسية، وتحليل مظاهرها وأشكالها المختلفة، فضلاً عن الوقوف عند أبرز العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تعزيز هذه المشاركة أو الحد منها. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع التطورات السياسية بعد عام ٢٠٠٣، وتحليل الدراسات والبحوث الأكاديمية ذات الصلة، إضافة إلى الاستفادة من التقارير والمصادر المعاصرة. وتوصل البحث إلى أن مشاركة الشباب العراقي في العمل السياسي اتسمت بالضعف في إطار المؤسسات الرسمية، مقابل تنام واضح في أشكال المشاركة غير التقليدية، مثل الاحتجاجات الشعبية والحركات الاجتماعية، ولاسيما خلال حراك تشرين عام ٢٠١٩.

الكلمات المفتاحية: مشاركة الشباب، العمل السياسي، العراق.





Abstract:

The political participation of Iraqi youth has had the greatest impact in achieving many positive achievements such as equality and justice, preventing authoritarianism and controlling political action by one party, or preventing many illegal actions such as exposing corruption and wasting public money, all of which enhance the people's retention and exercise of power Through his representatives whom he chooses to express his will, and thus it is the practical expression of the voluntary social contract, not only in its theoretical concept, especially since the Iraqi people represent a large proportion of the youth of its population that reaches 60%, as it achieves the peaceful and periodic transfer of power, which creates political stability and is The desired goal that society and the state alike aspire to. As far as this matter relates to Iraq, the researcher focuses on political participation in it.

After the fall of the political authority on April 9, 2003, it became possible to practice the process of political participation for young people by releasing political freedoms, so many political groups emerged with youth orientations and civil society institutions with increasing numbers and a great role, and they are among the requirements for the establishment and





success of the process of political participation, in addition to Participation of many young people to practice political work by joining political parties, participating in civil society institutions, or participating in elections

Keywords: Youth participation, political action, Iraq.

المقدمة:

أولاً أهمية البحث:

تتطوي دراسة المشاركة السياسية للشباب العراقي في العمل السياسي ما بعد عام ٢٠٠٣ على أهمية كبيرة ، كون المشاركة السياسية في العمل السياسي تعد عملية على قدر كبير من الاهمية بالنسبة للمجتمع من خلالها أن يسهم الشباب و يؤثر في التحكم وتقرير الشؤون العامة والأمر السياسية عبر آليات تعزز اهتمامه السياسي وقنوات ترصن دوره السياسي في إطار العملية السياسية وبلورة مصالحه وتجميعها لممارسة نوع من الضغط على النظام السياسي لاتخاذ قرارات تحقق هذه المصالح، لكي يكون القرار السياسي ثمرة تفاعل مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية والشعب بحق.

كما أن المشاركة السياسية للشباب العراقي كانت لها الاثر الاكبر في تحقيق الكثير من الانجازات والإيجابيات مثل المساواة والعدالة ومنع التسلط والتحكم بالعمل السياسي من قبل طرف واحد ، او منع الكثير من الاعمال غير المشروعة مثل كشف الفساد وهدر المال العام ، وكل ذلك يعزز من احتفاظ الشعب بالسلطة وممارستها عبر ممثليه الذين يختارهم للتعبير عن إرادته، وبذلك هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه النظري فحسب ، خاصة ان الشعب العراقي يمثل الشباب نسبة كبيرة من عدد سكانه تصل الى ٦٠ % ، فهي تحقق التداول السلمي والدوري للسلطة مما يخلق الاستقرار السياسي وهو الهدف المنشود





الذي يرنوا إليه المجتمع والدولة على السواء. وبقدر تعلق هذا الامر بالعراق ينصب اهتمام الباحث على المشاركة السياسية فيه.

ولقد توفرت بعد سقوط السلطة السياسية في ٩/٤/٢٠٠٣ إمكانية ممارسة عملية المشاركة السياسية للشباب بإطلاق الحريات السياسية فظهرت العديد من التجمعات السياسية ذات التوجهات الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الاعداد المتزايدة وذات الدور الكبير ، وهي من مستلزمات قيام وإنجاح عملية المشاركة السياسية، إضافة إلى مشاركة الكثير من الشباب لممارسة العمل السياسي من خلال الانخراط في عضوية الاحزاب السياسية أو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني أو المشاركة في الانتخابات .

ومن منظور التاريخ المعاصر، فإن دراسة مشاركة الشباب العراقي في العمل السياسي بعد عام ٢٠٠٣ تعد ضرورة لفهم طبيعة التحول السياسي في العراق، والكشف عن مدى قدرة النظام السياسي الجديد على استيعاب طاقات الشباب وتوظيفها في بناء الدولة، فضلاً عن تحليل العوامل التي أسهمت في صعود أو تراجع هذا الدور عبر المراحل المختلفة.

ثانياً فرضية البحث:

يفترض البحث أن مشاركة الشباب العراقي في العمل السياسي بعد عام ٢٠٠٣ تعد عامل إيجابي في العمل السياسي فكلما زادت تلك المشاركة كلما زاد العمل السياسي أكثر فاعلية من جانب اخر تنطلق فرضية البحث على أساس ان تلك المشاركة إذ شهدت تصاعداً ملحوظاً في بعض المراحل، لا سيما خلال الحركات الاحتجاجية، مقابل تراجع الثقة بالمؤسسات السياسية الرسمية والأحزاب التقليدية، نتيجة الإخفاقات السياسية والاقتصادية واستثناء الفساد، مما دفع شريحة واسعة من الشباب إلى البحث عن قنوات بديلة للتعبير السياسي خارج الأطر التقليدية.





ثالثاً إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود تباين واضح بين الأهمية الديموغرافية والسياسية للشباب العراقي وبين مستوى تأثيرهم الفعلي في مسار العمل السياسي بعد عام ٢٠٠٣؛ فعلى الرغم من التحول نحو النظام الديمقراطي وتعدد الأطر السياسية التي يفترض أن تتيح مشاركة أوسع للشباب، إلا أن هذه المشاركة بقيت محدودة في المؤسسات الرسمية، مقابل تصاعد دور الشباب في الحركات الاحتجاجية والأنشطة السياسية غير التقليدية. ويعكس هذا التباين إشكالية أعمق تتعلق بطبيعة النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، ومدى قدرته على استيعاب طاقات الشباب وتمكينهم سياسياً، فضلاً عن تأثير العوامل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في تشكيل وعيهم وسلوكهم السياسي. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة تاريخية تحليلية تكشف جذور هذه المشكلة وتطوراتها وانعكاساتها على مسار التحول السياسي في العراق المعاصر.

رابعاً: الاسئلة البحثية:

ان السؤال الرئيس للبحث هو ما هي طبيعة مشاركة الشباب العراقي في العمل السياسي بعد عام ٢٠٠٣؟ ، وما العوامل التي أثرت في مستوى هذه المشاركة بين الفاعلية والتراجع؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الاسئلة الفرعية، من أبرزها:

- هل هناك علاقة وثيقة بين المشاركة السياسية للشباب والعمل السياسي فيما يتوافق مع الحالة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .
- ما أشكال مشاركة الشباب العراقي في العمل السياسي بعد عام ٢٠٠٣؟
- ما دور الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية في استقطاب الشباب؟
- إلى أي مدى أسهمت الأوضاع الأمنية والاقتصادية في توجيه سلوك الشباب السياسي؟





خامسا: نطاق البحث:

سوف نسلط الضوء في البحث على مواطن المشاركة السياسية للشباب العراقي في العمل السياسي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وهي ما بعد عام ٢٠٠٣ مثل موائمة السن القانوني لعضوية مجلس النواب العراقي مع ضمان مشاركة فاعلة للشباب من خلال تخفيض تلك السنة في الانتخابات المتعاقبة وتحديد العوائق القانونية لتلك المشاركة ، وتحديد مفهوم ومقومات وسمات المشاركة السياسية الفاعلة والجدية للشباب مع تقييم لتلك المشاركة والتحديات التي واجهتها وفرص نجاحها وتعزيزها مستقبلا عبر وضع الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين تلك المشاركة السياسية الفاعلة والجدية للشباب من خلال بحث واقع المشاركة السياسية للشباب في صورتيه الرسمية وغير الرسمية .

سادسا: اهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. تسليط الضوء على تطور مشاركة الشباب العراقي في العمل السياسي بعد عام ٢٠٠٣ من منظور تاريخي معاصر.
٢. تحليل أشكال وأنماط المشاركة السياسية للشباب، سواء داخل المؤسسات الرسمية أو خارجها.
٣. بيان العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في توجهات الشباب السياسية.
٤. إبراز دور الشباب في الحركات الاحتجاجية بوصفها ظاهرة سياسية بارزة في تاريخ العراق المعاصر.
٥. الإسهام في إثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بالتحويلات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.





سابعاً: هيكلية البحث:

تم اعتماد التقسيم المختلط الذي يجمع بين الثنائية والثلاثية في البحث حيث تم تقسيم البحث على مبحثين وكل مبحث قسم على ثلاث مطالب ، فالمبحث الأول جاء لدراسة مفهوم المشاركة السياسية للشباب وتم تقسيمه على المطلب الأول بعنوان ماهية المشاركة السياسية للشباب بينما جاء المطلب الثاني لبحث موضوع مقومات المشاركة السياسية للشباب والمطلب الثالث عن متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة للشباب ، اما المبحث الثاني فجاء لبحث مظاهر المشاركة السياسية واثر التركيبة السكانية عليها وقسم على ثلاث مطالب جاء المطلب الأول عن المشاركة السياسية الرسمية والثاني لبحث المشاركة السياسية غير الرسمية والثالث عن اثر التركيبة السكانية على تلك المشاركة.

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية للشباب:

نظراً لأهمية تحديد المفاهيم محل البحث بصورة دقيقة نجد من الضروري ان نحدد المعنى العام التي سوف يتم التطرق له اثناء البحث او تلك التي تتعلق بمفردات البحث وهي المشاركة السياسية للشباب، عليه سوف نقسم المبحث الى ثلاث مطالب، جاء الأول عن ماهية المشاركة السياسية للشباب والثاني عن مقومات تلك المشاركة والثالث عن متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة للشباب.

المطلب الاول: ماهية المشاركة السياسية للشباب:

ان عملية تحديد مصطلح المشاركة السياسية للشباب وماهيته تعد مهمة علمياً لاستكمال الصورة عن مشاركة الشباب ما بعد عام ٢٠٠٣ في العمل السياسي كما انها ضرورة بحثية شكلية حتى يتم الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه، لهذا سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين الأول عن تعريف المشاركة السياسية والثاني عن مستويات المشاركة السياسية للشباب.





الفرع الاول: تعريف المشاركة السياسية للشباب

قد يبدو التطرق الى بحث موضوع تعريف مصطلح المشاركة السياسية للشباب اجراء تقليدي لا حاجة له ، لكننا نرى من ضرورة بحثه ابتداء ، مع العلم اننا سوف نتطرق الى تعريف مصطلح المشاركة السياسية بصورة عامة ومشاركة الشباب بصورة خاصة بقدر الضرورة البحثية ، وفي الحقيقة هناك الكثير من المفاهيم والتعاريف لمفهوم المشاركة السياسية وذلك يعود إلى تعدد الأفكار والنظرة الفكرية التي تناولت هذا المفهوم وهذا الأمر أدى إلى تعدد وتنوع المفاهيم لهذا المصطلح فهناك من يرى بان المشاركة السياسية تعنى مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية (1)، كما ذهب البعض الى ان المشاركة السياسية تعنى مشاركة اكبر عدد ممكن من افراد المجتمع في اكبر عدد ممكن من الانشطة والمجالات بحيث تتماشى هذه المجالات مع قدرات ومتطلبات هؤلاء الأفراد (2)، والحقيقة هذا المفهوم عام ولا يمكن ان يعطينا مفهوم منضبط كون مشاركة الافراد في العمل السياسي لها الكثير من الأوجه والتوجهات.

ولقد عرف معهد البحرين للتنمية السياسية المشاركة السياسية بأنها: (الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها وتعتمد في الأساس على التعددية بني جميع الأطياف السياسية التي تعلي مصلحة الوطن على مصالحها الشخصية. وتتمثل المشاركة في الانتخابات والمؤتمرات والمجالس النيابية والتشريعية). (3) بينما هناك من ذهب الى انها تلك العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى ان يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وان يعتقد كل فرد ان لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع (4).





بينما ذهب آخرون إلى أنها تلك الأنشطة التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذه التعاريف جعلت من العامل الاجرائي هو العنصر الأساس في التعريف عندما ركزت على الأنشطة والسلوكيات التي يمارسها الفرد في الحقل السياسي. وحقوق الافراد في العمل السياسي الاجرائي او الديمقراطية الإجرائية التي تتعلق بحق المواطن في التصويت وحقه في تولى وظائف السياسية العامة والمشاركة في عملية اتخاذ القرار، وطبقا لهذا المفهوم فإن المشاركة هنا تعنى وجود عدة مستويات للمشاركة تتراوح ما بين السلبية والايجابية المطلقة وهي تختلف باختلاف نظام الحكم من حيث كونه نظام ديمقراطي او استبدادي^(٥)

أيضا يمكن ان نشير إلى المشاركة السياسية من خلال مفاهيم أخرى ترى انها حرص الفرد الشاب أن يكون له دور إيجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الشباب الآخرين او سائر فئات المجتمع أو الانضمام الى المنظمات الوسيطة.^(٦)

بينما يركز اتجاه آخر إلى العملية التشاركية بين افراد المجتمع فعرفوها بانها التشارك من قبل الشباب في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات وهي سلوك مباشر او غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار ، وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه. لذلك هي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب، وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة الشباب في إنجازها، وبالتالي فهي تعبير للمواطنة ويجب ان تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق. او هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للشباب كأفراد وجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام^(٧).





الفرع الثاني: مستويات المشاركة السياسية للشباب

تتخذ المشاركة السياسية للشباب عدة مستويات على مستوى الحياة العامة وإدارة الشأن العام وهذه المستويات هي:

- الأول: هو الذي يتعلق بالسلطة والتي يناط بها إليها بعض المهام في إطار الشأن السياسي بموجب قوانين وتشريعات ولوائح محددة تتيح للشباب ان يتمتعون بحقوق معينة التدخل مباشرة في صنع القرار ورسم السياسات.
- الثاني: وهو مستوى يستطيع من خلاله الشباب ان يؤثر في عملية صنع القرار من خلال تأثير معين (اقتصادي او سياسي او جماهيري....).
- الثالث وهو مستوى الشاب كمواطن عادي يؤثر في القرار من خلال المشاركة بشكل غير مباشر والتأثير والضغط على واضعي السياسات والقرارات، لذلك لا بد لأفراد من تنظيم أنفسهم في تجمعات او هيئات لتشكيل قوى ضاغطة^(٨).

كما يمكن تصنيف مشاركة الشباب من منظور اخر الى التالي:

- المستوى الفردي
 - مستوى الأسرة
 - مستوى المجتمع بصورة عامة
 - مستوى السلطات الوطنية
 - المستوى الدولي
- وان المستويات الثلاثة الأخيرة هي الأكثر فائدة والتي تعبر عن المعنى الحقيقي لمصطلح المشاركة السياسية كون الشاب فيها يكون له الاثر الأكبر والدور الأكثر تأثيرا في العمل السياسي ، والحقيقة ان المشاركة





السياسية لشباب العراق في كل مستوياتها تتسم بالضعف ولا تكاد ان تكون الا ردود أفعال تجاه الفواعل والمعطيات والاحداث السياسية والاجتماعية في البلد ، ولم يكن لها من اثر مباشر لاسيما في اطار التنظيم السياسي الرسمي، ويمثل عدم تمكين الشباب من المشاركة السياسية وغياب الاستجابة لمطالبتهم المتصاعدة ظاهرة ملحوظة من قبل القائمين على السلطة ما بعد عام ٢٠٠٣ ، مما خلق فجوة بين النظام السياسي والفاعلين فيه وبين طبقة الشباب، وهو ما دفع الشباب الى البحث عن وسائل بديلة غير رسمية كالاحتجاج والتظاهر او الانخراط في فعاليات المجتمع المدني ، إذ وجد الشباب ان المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفرت لهم بدائل فاعلة في التأثير على المجتمع والرأي العام العراقي وايضا التأثير المباشر وغير المباشر على صناع القرار في العراق، في حين عملت آلية حركة الاحتجاج في الشارع الية حقيقة وفاعلة مع ضعف استجابة النظام السياسي الرسمي والفاعلين فيه لمطالبهم ، وقد كانت حركة احتجاجات الشباب خاصة ما بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩ تمثل اثرا رمزيا كبيرا ومهما لقدرة الشباب على التأثير الى حد العمل السياسي الحكومي غير الرسمي بعد ان عجزت او وجدت الطريق مغلقا اما العمل السياسي الرسمي⁽⁹⁾.

وتتسم المشاركة السياسية للشباب العراقي بالضعف والتذبذب ويعود ذلك لعدة أسباب لعل من اهمها، عدم رغبة الاحزاب والتنظيمات السياسية على استيعاب الشباب والاستفادة من قدراتهم ، لعدم ايمانهم بالإزاحة الجيلية او خشيتهم منها أصلا ، مما ولد ضعف في بنيتها التنظيمية وعدم قدرتها على استيعاب الشباب ومطالبهم، لاسيما مع غياب برامج الاحزاب الجاذبة لهم، فضلا عن فقدان الاتصال السياسي بين الشباب والطبقة السياسية، مع شعور الشباب بتهمشيتهم وعدم القدرة على التأثير في القرارات السياسية الرسمية، وعدم الثقة بالنظام السياسي، بضاف الى ذلك عدم الوعي بأهمية المشاركة السياسية من قبل طائفة واسعة من الشباب أنفسهم وتوجه البعض منها الى ممارسات غير متزنة او عفوية ، ولا شك ان ضعف المشاركة





السياسية للشباب يترك آثارا كبرى، منها خلق فجوة بين الطبقة السياسية والشباب، مع التشكيك بشرعية النظام السياسي وخلق أزمة التمثيل، وهو احد اسباب الحكم غير الرشيد، بما يؤدي الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي (10)

المطلب الثاني: مقومات المشاركة السياسية للشباب:

سوف نستعرض في هذا المطلب بحث مقومات المشاركة السياسية، حيث ان تلك المشاركة لا يمكن ان يمارسها الشباب الا بعد ان تتوافر تلك المقومات وفق مراحل او طبقات لتلك المشاركة في حدود نطاق معين لها، وهذا ما سوف نبجته في فرعين مستقلين.

الفرع الأول: مراحل للمشاركة

ان المشاركة السياسية للشباب يمكن ان تقع ضمن عدة مراحل او طبقات والتي تتمثل بما يلي :
أولاً: الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام الى مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الشباب إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل او المناسبات الرسمية، وتزداد وقت الأزمات أو أثناء الحملات الانتخابية دون ان تتعدى تلك المشاركة الى تحويل ذلك الاهتمام الى فعل ذو أثر فاعل في العمل السياسي، والحقيقة ان النسبة الكبيرة من الشباب العراقي بعد عام ٢٠٠٣ يقع في هذه المرحلة ولا يستطيع ان يتعداها لأسباب كثيرة تبدأ من عدم الرغبة بالمشاركة والقناعة بجدوها مروراً بعدم وجود الحواضن المجتمعية والسياسية لهذه الطبقة المهمة (١١).

ثانياً : المعرفة السياسية : والمقصود هنا هو المعرفة بالأحداث والشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني مع قدر معين من الفهم لمجريات واليات العمل السياسي السائد ، ونتيجة لتطور وسائل الاتصال والتواصل بين الشباب والشغف الذي يعتريهم ، تولدت طبقة ذات معرفة





لا باس بها في العراق ما بعد ٢٠٠٣ عن الاحداث والشخصيات السياسية الا انها لا ترتقي لدرجة ان تكون لها اثرا مباشرا مهما في العمل السياسي الرسمي ، بل ان مجالها لا يتعدى العمل الاحتجاجي او العمل ضمن اطر التأثير المحدود للرأي العام .

ثالثا : العمل السياسي الاجرائي (الانتخابات) : ويتمثل في المشاركة بالحملات الانتخابية عن طريق الدعم والمساندة من خلال دعم الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت ، وتتصف هذه المرحلة بالأهمية الكبيرة حيث تعتمد الأحزاب الحاكمة على سياسة ممنهجة خلال فترة الانتخابات وبذكاء ماهر الى التقرب من فئات الشباب والاستفادة منهم كوقود انتخابي يحترق دوره بمجرد انتهاء عمليات التصويت ، وهذا الامر تم الانتباه له من قبل الشباب في الانتخابات المتعاقبة ، مما افرز في انتخابات عام ٢٠١٨ بالخصوص مرشحين كأفراد او ككتل سياسية شابة ، والامثلة كثيرة ، بعضها حالفها الحظ في الوصول الى قبة البرلمان^(١٢).

رابعا : المطالب السياسية : وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات التطوعية، والمشاركة في الفعاليات السياسية على اختلافها ، وهذه المرحلة تبدو أكثر وضوحاً في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراماً لحقوق الإنسان وإقامة انتخابات دورية حرة وتنافسية شفافة، وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة الشباب بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر فإن الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلاً من جانبهم^(١٣).

أن المشاركة الشبابية المفرطة قد تخلق ظروفاً تعكس الرضى أو النزاع وهو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة، وإذا كان موجوداً ولا تتوفر البنية والوسائل التي تسهل عملية تشكيله والتعبير





عنه. لذلك يذهب البعض إلى القول أن المشاركة تكون ذات أهمية بالقدر الذي تؤثر فيه على الحكومات فعلاً وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع، ومن ناحية أخرى فإن الأقلية من الناس النشطين تستطيع أن تتواصل في أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها عبر الرسائل وفي أحيان كثيرة فإن مثل هذه النشاطات تحدث في نطاق ما يسمى بجماعات المصالح أو الضغط المنظمة أو التنظيمات الخاصة بالأحزاب السياسية.

الفرع الثاني: نطاق المشاركة السياسية

يتوقف المدى الذي يشترك به الشباب في العمل السياسي على اهتماماتهم بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي الذي يسود في المجتمع. فكثيراً واجتماعياً. ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين بصورة عامة، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة النظام السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية، وفي بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر، كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي⁽¹⁴⁾.

وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض الدلائل على أن الأفراد الذين يتعرضون لعدد من الضغوط يكونون أكثر احتمالاً للمشاركة في العمل السياسي وعموماً فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة من خلال ما أطلق عليه بالحركات الاجتماعية الجديدة وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات ومؤسسات القطاع الخاص.





المطلب الثالث: متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة للشباب.

تعد دراسة عنصر السكان من اهم مواضيع الجغرافيا السياسية، ويقع في مقدمة ذلك دراسة خصائص سكان مجتمع معين ومدى قدرة السكان على الاستجابة الى متطلبات البيئة السياسية، وتعد فئة الشباب بوصفه قوة جيوبوليتيكية مهمة من المكونات الديناميكية لقوة الدولة، وتكمن هذه الديناميكية في فعالية وقدرة الفئة الشابة من السكان في إدامة الحياة وتطورها ضمن المجتمع^(١٥). ولكي نطلق على مجتمع ما بأنه مجتمع مشارك في الحياة السياسية، لابد من التطرق إلى مدى ممارسة هذا المجتمع لمظاهر الديمقراطية من حيث الشكل والمضمون على السواء، فلا يمكن اعتبار مجتمع ما أو دولة بأنها ديمقراطية أو أن نطلق على مجتمع ما بأنه مشارك سياسيا دونما أن تتوافر فيها الشروط الأساسية لممارسة العملية الديمقراطية، كما أن الديمقراطية تعني المشاركة بصورة عامة، ليست السياسية فقط بل كذلك المشاركة الاجتماعية والاقتصادية. أي المشاركة الفاعلة في تسيير شؤون المجتمع والعمل في مسيرة بناء التنمية وتوزيع ثمارها. ذلك أن أي تطور اقتصادي يقوم على الاستبداد والقهر والاستغلال يعد غير مؤهل لبناء الرفاهية والاستقرار في المجتمع.^(١٦)

لهذا فان هناك متطلبات يجب توافرها حتى تتوافر بيئة سياسية فاعلة في هذا المجال هي :
أولا . الانتخابات: الانتخابات نمط من أنماط عملية المشاركة السياسية يعبر عنه فيما يعرف بالتصويت والانتخاب والترشح وهو يشير إلى قيام الشباب كمصوتين بالمفاضلة بين متقدمين أو مرشحين للانتخابات العامة أو الدورية او ان يقوم الشباب بالترشح كأفراد او كجماعات سياسية. وفائدة هذه العملية من الناحية السياسية أنها تضمن حق التداول السلمي للسلطة وضمان حصول النخب الحاكمة على تفويض شرعي من الشعب بشكل دوري ومنتظم من خلال عملية انتخابية حرة عادلة ونزيهة تضمنها سرية ونزاهة تلك العملية الانتخابية⁽¹⁷⁾.





يذكر ان هناك ١٥ كيانا سياسيا شابيا جديدا شارك في الاحتجاجات البرلمانية الأخيرة في العراق ٢٠٢١، ودخل في الاستحقاقات النيابية، وهذه الكيانات الشبابية تتكون من ناشطين في المجتمع المدني وقيادات شبابية شاركت في الاحتجاجات الشعبية، واتجهت لتشكيل كيانات سياسية، او بعض الوجوه الجديدة للأحزاب الحاكمة نفسها، وهذا يدل على أن هناك تطورات جديدة في نظرة المجتمع تجاه المشاركة السياسية، ورجبته في دعم الشباب وايصالهم الى مراكز صنع القرار⁽¹⁸⁾.

ثانيا سيادة القانون: وهي المقوم الثاني المطلوب لتحقيق الديمقراطية والذي يكفل تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تحقيق العدالة والمساواة للجميع تحت القانون وان تكون الفرص متاحة للشباب لتلك المشاركة، وهي تعني خضوع الحاكم والمحكومين لسيادة القانون، الذي تم تشريعه أصلا من نواب الشعب وممثليه ضمن عملية توافقية وفق الأطر التمثيلية والدستورية المرسومة قانونا⁽¹⁹⁾.

ثالثا الشفافية: تعتبر المقوم الثالث الواجب توفره للديمقراطية وعملية المشاركة السياسية ، وهي التي تضمن وجود آلية للمحاسبة والمراقبة، من قبل المواطنين بما فيهم الشباب لممثليهم المنتخبين من خلال تعرفهم على أدائهم وكيفية قيامهم باستخدام السلطات الممنوحة لهم والتفويض الشعبي الذي منح لهم، ولا يمكن لهذه العملية أن تتم إلا من خلال ضمان إطلاع الشباب على أداء الممثلين عبر وسائل شفافة تضمن تزويدهم بالمعلومات بشكل دوري ومنهج بدون أي تزييف ، وهو الأمر الذي يتطلب فتح جلسات البرلمان أمام المواطنين للحضور أو بثها عبر وسائل الإعلام أو نشر محاضر الجلسات للمواطنين، وان تتاح الوثائق والمستندات الرسمية بالقدر الكافي للمواطنين ، كما يتطلب الأمر السماح بمراجعة أداء حكوماتهم عبر ممثليهم المنتخبين بتقديم الاستجواب والاستفسار للوزراء من أعضاء الحكومة⁽²⁰⁾

رابعا : وجود الأحزاب السياسية: أن العملية الديمقراطية الصحية تتطلب وجود أحزاب سياسية فاعلة، أي أحزاب تقوم على القيم والمبادئ الوطنية وتكون متفقة قولاً وعملاً على تحريم العنف والاحتكار السياسي





سواء في إطار الحزب أو السلطة، أي القبول بالانتقال السلمي للسلطة في ظل توفير آلية انتخابات حرة وتلتزم فعلا بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، إضافة إلى القبول بالتعددية²¹، بدون وجود هذه الأحزاب بهذه الاوصاف والمتطلبات لا يمكن ان تكون هناك مشاركة سياسية فاعلة للشباب وهذا الامر وجدنا له ملامح واضحة في الكثير الأوقات في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ .

المبحث الثاني: مظاهر المشاركة السياسية للشباب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثر التركيبة السكانية في تلك المشاركة:

ان المشاركة السياسية للشباب في العراق رغم تعدد صورها منذ عام ٢٠٠٣ الا ان هذه الصور لا تخرج عن صورتين او مظهرين، لان كل تلك المظاهر يمكن ان نردها الى مظهرين الأول المشاركة السياسية الرسمية والتي تتمثل بالمشاركة بالعمل السياسي الاجرائي وفق الأطر الرسمية، والمظهر الثاني هي المشاركة السياسية غير الرسمية، من خلال الاحتجاج والتظاهر والتأثير بالرأي العام وسواها كما ان للتركيبة السكانية أثر في تلك المظاهر، عليه سوف نعالج كل المواضيع في المطالب الثلاثة الآتية.

المطلب الاول: المشاركة السياسية الرسمية .

نجد من الضروري ان نبحت المشاركة السياسية الرسمية في اطارها النظري القانوني البحت، ثم الواقع العملي والتطبيقي لهذا المشاركة وذلك في فرعين مستقلين.

الفرع الأول: التنظيم القانوني لسن المشاركة السياسية في الانتخابات في العراق

لم يفرد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ اية مساحة خاصة للشباب العراقي وهذا يعود الى ان واضعوا دستور عام ٢٠٠٥ لم يدركوا أهمية هذه الفئة الاجتماعية وتأثيرها في المجتمع، لذا جاءت الحقوق المشاركة السياسية ضمن الافق العام للمواطنين حيث اشارت المادة (٢٠) من الدستور العراقي على الاتي "للمواطنين رجالا ونساء، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق، السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب





والترشيح، فيما اشارت مواد أخرى مثل المادة (٢٢ ثالثاً) الى حق تأسيس النقابات والاتحادات والمادة (٣٨) حرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمي والمادة (٣٩) حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب. مع العلم إن المشاركة السياسية حقاً من الحقوق العامة للمواطن يمكن من خلالها ممارسة دوراً فاعلاً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل فإنها ركيزة مهمة للنظام السياسي ونقطة مهمة في الاستدلال على ديمقراطية النظام القائم وعدالته.^(٢٢) ، وقد كفل هذا الحق على المستوى الدولي والإقليمي عبر موثيق واتفاقيات دولية، إذ أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول ١٩٦٦ على حق الإنسان في التعبير عن رأيه بحرية ودون أي قيود تفرض من قبل السلطة الحاكمة، وجاءت من بعد هذا العهد مجموعة الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان لتعزز منه، كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان للعام ١٩٥٥ والتي أكدت على حق وحرية الإنسان في التعبير عن رأيه والاشتراك في النقابات، ومن بعدها جاءت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩ التي ذكرت بصورة مباشرة حق المشاركة السياسية باعتباره حقاً مكفولاً لكل مواطن. وفي المادة (١٠) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام ١٩٨١ كفل "الحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد وتولي المناصب العمومية".

وعلى أثر احتجاجات تشرين عام ٢٠١٩ وتغيير القانوني الانتخابي، حدد قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ سن الترشيح من ٣٠ سنة الى ٢٨ سنة حيث نصت المادة (٢٨/أولاً) كل عراقي كامل الاهلية واتم (٢٨) سنة من عمره يوم الاقتراع له حق الترشيح لعضوية مجلس النواب، فيما اشارت المادة (٥/ ثالثاً) أن كل عراقي اتم (١٨) الثامنة عشر عاماً له حق الانتخاب.





وكانت هناك دعوات من قبل الشباب ومناصريهم بمنح الشباب كوتا داخل مجلس النواب من اجل تمكين عملية المشاركة السياسية لهم على وجه فاعل. كما كانت هناك مطالبات بتقليل سن الترشح الى (٢٥) سنة وليس كما اقر المجلس وهي ٢٨ سنة الا ان مجلس النواب العراقي تجاهل هذه المطالبات.

تذكر إحصائية دولية ان حوالي ٣٠ % من مجالس النواب في العالم خالية من نواب تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً، كما ان أكثر من ٨٠ % من مجالس الشيوخ في العالم خالية من نواب تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً، ولا يوجد في أي مجلس شيوخ في أي مكان في العالم أكثر من ١٠ % من أعضائه تقل أعمارهم عن ٣٠ عام، وهذه الاحصائيات الخطيرة توشر الى ضعف التمثيل والمشاركة الشبابية التمثيلية في المجالس التشريعية في جميع دول العالم، اما في العراق فتوضح الإحصائية ان هناك انخفاض في مشاركة الشباب السياسية في غياب ثقافة ديمقراطية. ويعتقد أن الشباب يميلون إلى التخلي عن الترشح للانتخابات أساساً لانهم لا يثقون بالنظام السياسي وكونه شفافاً بما فيه الكفاية لإعطائهم بيئة عادلة للعمل ضد السياسيين الراسخين. ويشير أيضاً إلى المسؤولية المشتركة للأحزاب السياسية والبرلمانات في عدم تغيير هذا التصور للسياسة. فعلى سبيل المثال، أن البرلمان العراقي يناقش الحد الأدنى لسن المرشحين أن يكون ٢٥ أو ٣٠ سنة على الأقل. وأن الاتجاهات الحالية تظهر أن البرلمان يميل نحو الاقرار بأن الحد الأقصى للترشح يقف في سن ٣٠ عاماً، وهذا قد يفشل في إرسال رسالة انتماء وإدراج إلى الشباب العراقي. (23)

الفرع الثاني: دور الشباب في العمل البرلماني وتوعية الراي العام

ان المرحلة الحالية المعقدة التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولا يزال ما يواجهه من مصاعب تستدعي من الحراك الشبابي العمل على معرفة الاسباب والمسببات التي أدت الى ذلك، فلا مبالغة ان قلنا ان كثرة الازمات اضحت تشكل طابعا روتينياً معتاداً يشكل جزء من حياتنا اليومية ، ان الازمات التي يمر بها العراق تكشف لنا بما لا يقبل الشك ان هناك حالة من الشعبوية التي تسير عليها الدولة ، وعدم وجود





استراتيجية واضحة ولا بناء سليم للدولة وسياسة ثابتة وموحدة وخطوات علمية مدروسة لأجل الارتقاء بالواقع الذي عصف ولا يزال يعصف بالبلد^(٢٤). ان التنمية السياسية لا تشمل جانب واحد وانما جوانب متعددة وعلى اختلاف انواعها سياسية أو اجتماعية أو اقتصادي وهي بذلك تمثل عملية بناء الدولة، تعبر التنمية السياسية عن قدرات الشباب لإدراك مشكلاتهم بوضوح وقدرتهم على توفير كل الامكانيات المتاحة لمواجهة المشكلات ومن جانب تمثيل الشباب لمبادئ الديمقراطية والسعي الى تحقيق المساواة السياسية بين افراد المجتمع^(٢٥).

من جانب اخر من خلال الحركة المستمرة التي يحدث بواسطتها الانتقال من الاشكال القديمة للتنظيم السياسي الى الشكل الحديث فهذه العملية تدعى بالتحديث السياسي وهي عملية مطردة غير نهائية تكسب النظام الجديد فعالية تؤهله للتكيف والملائمة مع الوضع الراهن من خلال اكتساب الخصائص الجديدة التي تستجيب للتحديات التي يواجهها واقع الاجتماع السياسي .

يضاف الى ذلك لدعم مشاركة الشباب وتمكين النواب الشباب من اعطائهم المعرفة والأدوات اللازمة لادماج منظور الشباب في صياغة السياسات العامة. وللقيام بذلك، بالإضافة إلى تقديم توجه مصمم خصيصا للنواب الشباب للتعرف على مسؤولياتهم وبرنامج إرشادي مع أعضاء البرلمان ذوي الخبرة، وأن تقوم إدارات البحوث في البرلمان بدور أكبر وأن تعزز تقديم المعرفة والأدلة للنواب لاستخدامها في عمل سياستهم. ويحتاج البرلمانون الشباب أيضا إلى أن يتعرضوا بصورة منهجية للقضايا الوطنية والعالمية وأن يشاركوا في مناقشتها. ويقترح أيضا إنشاء شبكات من البرلمانين الشباب كوسيلة فعالة لاقامة صلات يمكن أن تسهل العمل التشريعي وتمكين النواب الشباب. ويمكن أن تشمل أيضا تشكيل تجمع تشريعي بشأن الشباب أو المشاركة في لجنة مخصصة بقضايا الشباب.





من الأدوار المهمة التي قام بها الشاب خلال الفترة التي امتدت منذ عام ٢٠٠٨ وبعد مخاض كبير من العمل ولدت فكرة ما اطلق عليه (برلمان الشباب العراقي)، تم تأسيسه عام ٢٠٠٨ بتطبيقها عن طرق منظمة حكومية عراقية ، متمثلة بوزارة الشباب والرياضة العراقية، مكون من ٢٧٥ عضو ، وضع له نظام داخلي له وآلية لانتخاب الاعضاء الا إنه لم ينفذ ولم تعقد جلسته حتى عام ٢٠١٥ م، والتي اقر فيها نظامه الداخلي^(٢٦) بعد رفع توصية إلى مجلس النواب العراقي يطلب فيها اقرار قانون برلمان الشباب. وقد تم إقرار الحد الأدنى للسنة القانوني لعضوية برلمان الشباب بـ (١٥) سنة والحد الأعلى بـ اكمال (٢٩) سنة.^(٢٧) ، وقد سعى القائمون عليه أن تكون مهامه وصلاحياته ضامنة للوصول إلى صيغة مثالية يمكن من خلالها تأسيس برلمان شبابي قادر على تحقيق الأهداف المرسومة له، ويتمتع بقدر كبير من المصداقية، والرصانة، المبنية على الأسس الديمقراطية الذي يقوم عليها البرلمان، والشفافية في آلياته، وتكافؤ الفرص القائم عليه.^(٢٨)

المطلب الثاني: المشاركة السياسية غير الرسمية .

ان العمل السياسي متعدد الواجه والمظاهر، ولا يمكن حصر تلك الصور بصورة دقيقة، الا انه يمكن ان يصنف الى صنفين الأول الفعاليات المجتمعية التي تلعب دورا مهما، والصنف الثاني الاحتجاج والتظاهر وسوف نخصص لكل صنف فرع مستقل .

الفرع الأول: الفعاليات المجتمعية

هناك عددا من الطرق التي يمكن للشباب اتباعها لجعل أصواتهم مسموعة وإحداث تغيير في القضايا التي يهتمون بها. منها تحريك الشباب من خلال الرياضة والفنون الشعبية والمظاهر الثقافية مثل الموسيقى والدراما يمكن أن يكون لها آثار إيجابي على مشاركة الشباب في القضايا السياسية .وتتعلق الطرق البديلة الأكثر ابتكارا المذكورة بالتكنولوجيات الجديدة. فعلى سبيل المثال، ان منابر مبتكرة مثل الدعم الذي يقدمه





برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التوعية البرلمانية في بعض الدول مثل أوغندا وبرنامج "تدفق الأصوات" في استراليا الذي يسد الفجوة بين البرلمان والجمهور. كما يمكن زيادة استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة وإنشاء شبكات ومجتمعات قيادية يمكنها تبادل الأفكار والمعارف والخبرات بسهولة وعلى نطاق واسع. وينبغي تشجيع مبادرات من هذا القبيل على زيادة المساحة المخصصة لمشاركة الشباب. وبشكل أكثر تحديداً، هناك إجماع في المناقشة الإلكترونية حول فكرة أن وسائل التواصل الاجتماعي قد غيرت النشاط السياسي بشكل عميق. وإدراكاً للقوة الكبيرة لوسائل التواصل الاجتماعي، فإن الجهات الفاعلة السياسية جعلت من منصاتها وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حملتها الانتخابية، ونظراً لأن الشباب من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسيين، فإن هذه طريقة مبتكرة لجذب انتباههم في المناقشات والمناسبات السياسية. وبالإضافة إلى هذا الاستهلاك الغير فعال لوسائل التواصل الاجتماعي، فإن الشباب هم أيضاً مستخدمون نشطون لأنهم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعية بشكل متزايد للتعبير عن استيائهم من توجهات سياسية معينة، والتعبير عن آرائهم السياسية، وكذلك للتعبير حول القضايا ذات الاهتمام.⁽²⁹⁾

من جانب آخر ينبغي إعطاء المزيد من المساحة للشباب للتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم للمستقبل. ومن الضروري الاستثمار في مجالس الشباب كحل ممكن لإعطاء الشباب المجال للتعبير عن مخاوفهم. ويشير بعض المشاركين إلى أن جعل استخدام الإنترنت أسهل وأرخص من شأنه أن يزيد من تبادل المعلومات والمعارف بين الشباب. ويقترح آخرون برامج تدريبية قيادية وبرامج إرشادية كطرق فعالة لتزويد الشباب بالمهارات والمعارف اللازمة للمشاركة في السياسة. وعلاوة على ذلك، يشير المساهمين إلى أن معظم اهتمامات الشباب تتمثل في تأمين مستقبل مستقر مالياً لأنفسهم. وفي هذا الصدد، يقترح أن التمكين المالي أساسي لدعم الشباب في هذه المرحلة من حياتهم كما يمكن للمنح الدراسية أو المنح أو فرص التدريب أن





تكون بمثابة حوافز للشباب للانضمام إلى المؤسسات السياسية. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة للشباب الذين قد يكونون مهتمين بالترشح والذين بسبب عدم توفر الوسائل المالية لإدارة الحملة يجدون أنفسهم غير قادرين على التنافس على قدم المساواة مع المرشحين الأكبر سناً. ولهذا، فإن الإرادة السياسية حاسمة. الفرع الثاني: الاحتجاج الشبابي.

ليس من المبالغة القول، انه حين نتناول جدلية الحراك الشبابي مقابل السلطة، فإن التناول يأخذ عدة أبعاد رئيسية، تتمثل بمنتجات او مفاعيل السلطة او النظام السياسي من ظلم وقهر وفساد وفشل واستبداد، ومحركاتها الاساسية او ايدولوجيتها، والعناصر الفاعلة التي تدير هذا الحراك.

انطلقت بداية الاحتجاجات عام ٢٠١١، لكنها اقتصرت على محافظات الوسط والجنوب، مطالبة بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد وتوفير فرص عمل للعاطلين، ولحقتها احتجاجات حاشدة في غرب العراق بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حول مطالب محددة أيضاً تتعلق بالتهميش والتوازن السياسي والمعتقلين والمهجرين والسياسات الحكومية، لكن الاحتجاجات الأوسع بدأت في تموز/يوليو ٢٠١٥، واستمرت طيلة سنوات في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب.⁽³⁰⁾

وحيث ان عامل المعاناة وانعدام الامل وجدوى العمل السياسي الرسمي المستمر يزيد من من قوة الاندفاع المجتمعي، تزداد السلطة ابتعادا وانفصالا عن واقعها المجتمعي. وهو ما دفع الشباب العراقي الى استخدام الشارع بعد ان وصل الى اليأس من انماط التفاعل السياسي وفساد السلطة وتردي الوضع العام في العراق، ومن الملاحظ، انه كلما عمل الشباب الى إظهار معاناتهم من رضى السلطة، كلما زادت عدم اهتمام ولا مبالاة الحكومة، بما يجسد الفارق بين كتلة محبطة تزداد حنقا ونقمة مع ازدياد كتلتها وتأثيرها وبين فئة محتكرة النفوذ والسلطة والثروة التي كانت تعتقد ان الاحتجاج سيكون بعيدا عن ذلك النفوذ وتلك السلطة .





وتميزت احتجاجات العراق لعام ٢٠١١ بتنظيمها العالي والتنسيقي بين المحافظات المحتجة وقيادتها الشابة الذين اتخذوا من مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة للتواصل والتنسيق فيما بين المحتجين، مطالبين بإنهاء حقبة الفساد وتوفير فرص عمل لجيوش العاطلين، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، لقد ادراك الشباب حجم دورهم المؤثر في المجتمع والحياة السياسية، وقدرتهم على صناعة الحدث واجبار الطبقة السياسية الى الالتفات لمطالبهم والذي تمثل باستقالة الحكومة ودفع البرلمان الى تغيير القانون الانتخابي في محاولة لاستيعاب هذه الحركة وانهاءها بالقوة المرنة بعد فشلهم في احتوائها من خلال القوة الصلبة⁽³¹⁾

وبعد سنوات من الهدوء النسبي اندلعت في اليوم الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠١٩ شعلة الاحتجاج من جديد، حيث تدفقت على الشوارع والساحات العامة في عدد كبير من المدن العراقية مجاميع من الشباب المتحمسين باستجابتهم للموعد المحدد للتظاهر الذي اطلقه الشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي رغم عدم تبني تلك الدعوة من أية جهة حزبية، وشملت الاحتجاجات عدة محافظات، غير أن التجمع الأكثر تحشيداً كان في ساحة التحرير ببغداد، وتطورت الاحتجاجات في تشرين بمطالبها من الخدمة وتوفير فرص العمل إلى الدعوات لتغيير النظام، لكن ما حصل يوم الأول من تشرين الأول بنزول اعداداً كبيرة غير متوقعة لساحات التظاهر ومن أطراف مختلفة كان إنذاراً بظهور حراك اجتماعي مختلف ينهض به جيل جديد، ورغم القوة العسكرية والأمنية التي نشرتها الحكومة.

استمرت التظاهرات في عدد من المدن العراقية لا سيما العاصمة بغداد، وبدت أكثر اتساعاً وإصراراً من قبل المحتجين لإدامة زخم الاحتجاج، خصوصاً بعد الدعم المعنوي من المرجعية وأساليب القسوة المستخدمة ضدهم وسقوط أعداد من الضحايا، فقد زادت هذه من اندفاعهم وحماسهم، كما نزل آلاف الطلبة بقمصانهم البيض إلى ساحات الاعتصام، وشارك في الاحتجاجات نسبة من أساتذة الطلبة ومعلميهم تواجدوا معهم ودعمهم، وأظهرت اغلب النقابات مساندتها للحركة الاحتجاجية الشعبية، كما أن نقابة المعلمين أعلنت





مساندها الكاملة للطلبة وذلك بقرار الأضراب العام لمدة أربعة أيام ابتداء من يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ووصفت ما يتعرض له المحتجون من عنف بغير المبرر.⁽³²⁾

كما امتدت الاحتجاجات إلى بقية النقابات كالعامل والأطباء والصحفيين والمحامين والمهندسين، بل وحتى روابط الأندية الرياضية التي أعلنت دعمها لإرادة الشعب وسخرت جزءاً من قدراتها في هذا الاتجاه⁽³³⁾. وشارك حتى طلاب المدارس بالتظاهر مما يدل على مدى اتساع نطاق الاحتجاج وامتداداته الشعبية وقدرة المحتجين بالتأثير على الرأي العام وتحريكه بوسائل دعائية بسيطة عمودها الفقري مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الصور والملصقات والرسومات على الجدران في ساحات الاحتجاج.

لا يمكن القول بعدم وجود أخطاء تخللت احتجاجات تشرين أو الادعاء بعصمة المشاركين فيها، فشبابها جزء من مجتمعنا غير المثالي، وبالتأكيد سينعكس الكثير من سلبيات مجتمعه على بعض المشاركين في هذه الاحتجاجات، رغم بعض التصرفات الفردية التي تخللت التظاهرات كحادثة الوثبة وغيرها، وهي محل انتقاد ورفض، والجميع يطالب بمحاكمة أي شخص متورط في هكذا جرائم دون استثناء، فضلاً عن جهود أحزاب السلطة واجتهاداتهم في تسقيط من خرجوا لرفضهم ومحاولة إبعادهم عن الشارع والمجتمع المنتمين إليه لتبرير قتلهم واضطهادهم، الأمر الذي سيضمن استمرار بقاء ذات الأحزاب في السلطة.

المطلب الثالث: اثر التركيبة السكانية على المشاركة السياسية للشباب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ان ارتفاع مستوى المشاركة السياسية للشباب في معظم النظم السياسية إنما يرجع إلى تفاعل عوامل رئيسية تتضافر فيما بينها حتى تكون المشاركة فاعلة :

أولاً: التغيير في بنية المجتمع: ان التغييرات الاجتماعية التي تشهدها الدول وقد أدى ذلك الى تنامي الفئات الشابة والطبقة العاملة والمتقفة او الطبقة الوسطى، فبروز هذه الطبقات أدى بصورة أو بأخرى على مساهمة الطبقات الاجتماعية في المراحل المختلفة لعملية صنع القرار. ويلعب العامل الاقتصادي دوراً محورياً في





هذا المجال ، اذ ان من الملفات المهمة والتي من المتوقع ان تشكل التحدي الأبرز لكل الحكومات العراقية الحالية والقادمة هو مسألة توظيف الطاقات الشبابية في سوق العمل اذ يشكلون اكثر من نصف السكان ، فقد برز في السنوات الماضية مصطلح الهبة الديموغرافية والتي تعني نسبة الشباب القادرين على العمل في أي بلد وسيشكلون في العراق ما نسبته ٥٥-٦٠٪ ولا يتم الاستفادة من قدراتهم في سوق العمل ، ويعد العراق من البلدان ذات الاغلبية الشابة، وذلك حسبما أعلن الجهاز المركزي للإحصاء، التابع لوزارة التخطيط العراقية، عن عدد سكان العراق لسنة ٢٠٢٢، وفقاً للتقديرات التي أعدها الجهاز، بناء على المعادلات والمعايير الاحصائية المتبعة في هذا المجال. فإن عدد سكان العراق لسنة ٢٠٢٢ بلغ (٤٢) مليون و(٢٤٨) الفا و(٨٨٣) نسمة، بمعدل زيادة سنوية بلغت (٢.٥٪)، يشكل الذكور (٥٠.٥٪) من إجمالي عدد السكان، بينما الاناث نسبة (٤٩.٥٪).^(٣٤)، إن نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن (١٥ سنة) بلغت (٤٠.٥٪) من مجموع السكان ، اما نسبة من هم في سن العمل بعمر (١٥-٦٤ سنة) فقد بلغت (٥٦.٥٪)، فيما كانت نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) هي الاقل، اذ بلغت (٣.١٪) من مجموع السكان^(٣٥) ، من جانب اخر وفق إحصاءات وزارة التعليم تم تخريج (٢٠٠.٠٠٠) شاب وشابه من الجامعات والمعاهد بالإضافة الى ضعف هذا العدد ممن لم يتم تعليمه الجامعي ممن تركوا الدراسة في مراحل سابقة وهؤلاء جميعا لا يتم تشغيل الا نسبة قليلة جدا منهم قد لا تتجاوز ال(١-٥٪) . وبالتالي فان ما حصل في تشرين ٢٠١٩ سيتكرر ان لم يتم إيجاد فرص عمل لهذا العدد المتزايد من الشباب العاطل عن العمل^(٣٦).

اما عن التطور الكمي للتعليم الجامعي الحكومي في العراق فقد شهد التعليم الجامعي الحكومي ارتفاع كبير في أعداد الطلبة المقبولين من (١١٦,٣٠٨) الف طالب في العام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الى (٢١١,٤٠٢) الف طالب في العام (٢٠٢٠-٢٠٢١) وبلغ معدل النمو المركب (٤.١٣٪) للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠. اما أعداد الطلبة الموجودين قد ازدادت اعدادهم من (٣٢٢,٢٢٦) الف طالب في العام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى





(٧٨٦,٨٣٨) الف طالب في العام (٢٠٢٠ - ٢٠٢١) وبلغ معدل النمو المركب (٥.١٣٪) ، أما أعداد الأساتذة فقد ارتفع من (١٥,٥٢٣) أستاذ الى (٥١,٤٣٥) الف أستاذ خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٦.٧٤٪)

الجدول (١) التطور الكمي للتعليم الجامعي الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

السنة الدراسية	عدد الجامعات	الطلبة المقبولين	الطلبة الموجودين	الاساتذة	طالب/أستاذ	طالب/جامعة
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٧	١١٦,٣٠٨	٣٢٢,٢٢٦	١٥,٥٢٣	٢٠	١٨,٩٥٤
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٧	٩٥,٣٠٥	٣٦٨,٧٥٣	٢١,٠٤٦	١٧	٢١,٦٩١
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٧	١٠٩,٠٤٤	٣٨٠,٢٣١	٢٤,٤٥٩	١٥	٢٢,٣٦٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٧	٩٩,٨٢٢	٣٥٣,١٧٣	٢٩,١٠٩	١٢	٢٠,٧٧٤
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٧	١١٤,٣٥٧	٣٦٨,٦٣١	٣٠,١٠٩	١٢	٢١,٦٨٤
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٩	١٠٢,٥٨١	٣٨٢,٨٧٣	٣١,٩٨١	١١	٢٢,٥٢١
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٠	١٢٣,٣٣٩	٤١٦,٠٧٤	٣٤,٠١٦	١٢	٢١,٨٩٨
٢٠١٠-٢٠١١	٢٢	١٥٧,٥٦٠	٤٧٦,٠٠٧	٢١,١٢١	٢٢	٢٣,٨٠٠
٢٠١١-٢٠١٢	٣١	١٣٣,٢١٩	٤٨٩,١٠٥	٣٧,٤٠٤	١٣	٢٢,٢٣٢
٢٠١٢-٢٠١٣	٣١	١٨٦,١٣٥	٥٥٤,٥٨٧	٣٩,٤٤٥	١٤	١٧,٨٨٩
٢٠١٣-٢٠١٤	٣٥	١٩٩,٠٤٠	٦٢٧,٠٦٢	٤٠,٩٩٣	١٥	٢٠,٢٢٧
٢٠١٤-٢٠١٥	٣٥	١٦٠,٠١٣	٥٧٤,٩٩٧	٣٥,٣٦٢	١٦	١٦,٤٢٨
٢٠١٥-٢٠١٦	٣٥	١٤٨,٤١٠	٦٠٣,٩٩٥	٣٥,٦٢٥	١٦	١٧,٢٥٧
٢٠١٦-٢٠١٧	٣٥	١٩٠,٢٩٢	٦٤٧,٧٧٠	٤١,٢٣٣	١٥	١٨,٥٠٧
٢٠١٧-٢٠١٨	٣٥	٢٣٣,٩٣٥	٧٤٣,٨٢٥	٤٨,١١٣	١٥	٢١,٢٥٢





٢٢,٣٥٥	١٥	٤٩,٧٦٢	٧٨٢,٤٥٩	٢٥٠,٣٤٥	٣٥	٢٠١٨-٢٠١٩
٢٠,١٥٣	١١	٤٩,٧٦٢	٧٠٥,٣٧٠	١٢٩,٣٤٥	٣٥	٢٠١٩-٢٠٢٠
٢٢,٤٨١	١١	٤٩,٧٦٢	٧٨٦,٨٣٨	٢١١,٤٠٢	٣٥	٢٠٢٠-٢٠٢١
٠.٩٦	-٣.٢٩	٦.٧٤	٥.١٣	٣.٢٠	٤.١٣	معدل النمو ٢٠٢٠-٢٠٠٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي،
المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة

ثانيا: التطور والتحديث: وهو ما نتج عن ذلك من عملية نمو المجتمع وزيادة عدد السكان، وارتفاع مستوى التعليم وغيرها من مظاهر التقدم حيث أن التحديث أدى إلى خلق فئات جديدة من المواطنين مثل الشباب والتجار والطبقة الوسطى ساهمت بصورة أو بأخرى على المراحل المختلفة للسياسة العامة^(٣٧).

ثالثا: العوامل الفكرية: حيث يؤثر المفكرين والفاعلين في المجتمع بأرائهم على آراء الشباب وحثهم على المشاركة السياسية بالإضافة إلى وسائل الاتصال الحديثة والتقدم المعرفي^(٣٨).

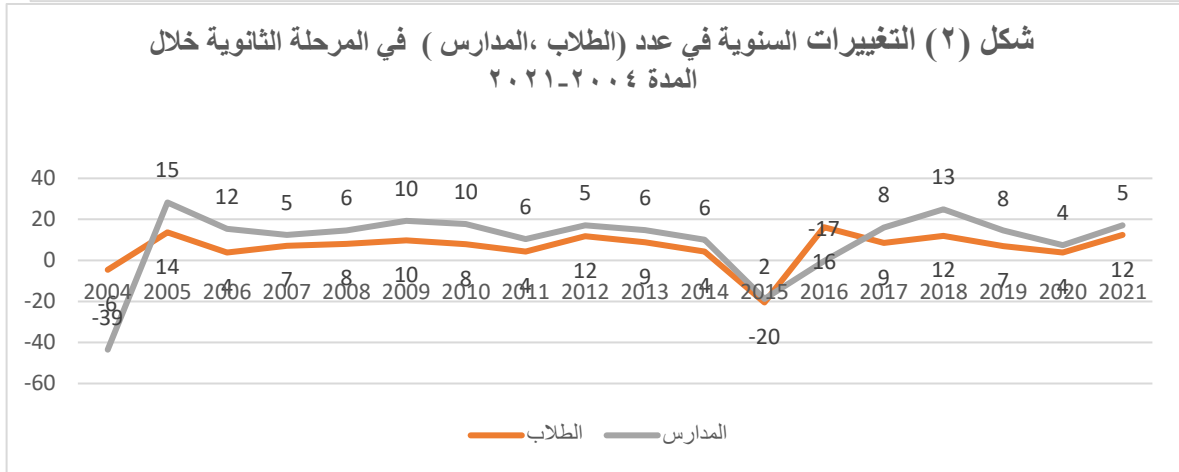
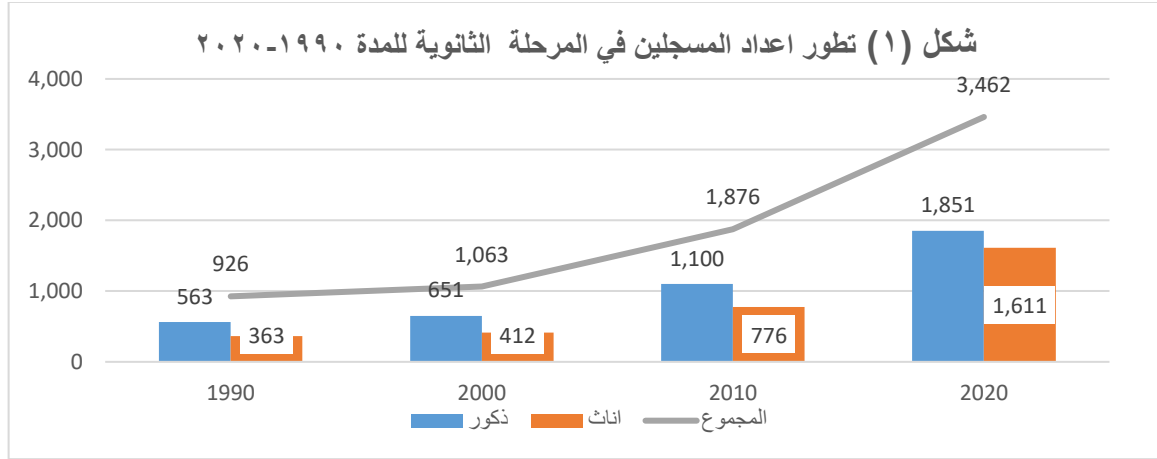
رابعا: بروز الصراع بين الجماعات والقيادات السياسية: الأمر الذي ترتب عليه احتكام هذه الجماعات إلى الجماهير ولا سيما الشباب ودفعها بقوة إلى المشاركة السياسية وحسم الخلاف لصالح فئة أو أخرى .

خامسا : الأوضاع الاجتماعية : حيث التوسع في التعليم قد يساهم في ارتفاع مستوى المشاركة السياسية ، والعكس صحيح .كما أن الفقر يؤدي إلى ظهور السلبية السياسية أو اللامبالاة على سبيل المثال العزوف عن التصويت في الانتخابات .كما انه من ناحية أخرى قد تؤدي الروابط الاجتماعية والعصبية إلى ارتفاع مستوى المشاركة السياسية مثل حالات ارتفاع المشاركة الانتخابية في بعض الدول وبالرجوع الى احصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم العالي العراقية ووزارة التربية ووزارة التخطيط ، نجد ان اعداد الطلبة





الداخلين في فئة الشباب سواء في الجامعات او المدارس العراقية في زيادة مضطردة ، يمكننا ان نلاحظ التطوير الكبير في تلك الاعداد بصورة واضحة ، مما يعمي مؤشرا كبيرا على التأثير الكبير والتحدي المستقبلي الذي يواجه الحكومة في استيعابهم والعمل على انخراطهم في المشاركة السياسية .





اما عن مؤشر الانفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٢٣ يشمل الانفاق على التعليم كافة الاموال المنفقة على التعليم خلال عام واحد من خزينة الدولة او المؤسسات العامة التابعة لها بما في ذلك فوائد واقساط الدين العام التعليمي الخارجي، فضلا عن المنح والمساعدات او الهبات المقدمة للدولة لأغراض التربية والتعليم^(٣٩). وتتبع أهمية الإنفاق على التعليم من الدور الجوهري الذي يلعبه الأخير في إعداد راس المال البشري المؤهل وذي الخبرة اللازمة لإدارة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللمهام التي يضطلع بها راس المال البشري من المتخصصين والفنيين والعمال المهرة ، خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص كبير في هذا النوع من الأصول ، مما يعد من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول مما اضطرها للاعتماد على الخبرات والاستشارات الاجنبية ، التي تشكل عبئاً يضاف إلى أعباء التنمية الاخرى في تلك الدول^(٤٠).

ومن اهم الاسباب التي دفعت الباحثين الى الاهتمام بدراسة اثر التعليم في التنمية، هو تزايد حجم الانفاق على التعليم ، والمكانة التي يحتلها هذا الانفاق في الدخل القومي وميزانية الدول، لاسيما اذا ما تم مقارنتها بنفقات غيرها من المشروعات، ولقد تباين الوعي حول ضرورة التعليم بين الدول المختلفة ، فقد ادركت الدول المتقدمة حقيقة دور التعليم واهميته ، بينما لم تدرك معظم الدول النامية تلك الأهمية بالقدر الكافي، وقد انعكس هذا التباين في ادراك دور واهمية حجم الانفاق على التعليم ، حيث نجد ان نسبة ما تخصصه الدول من مبالغ الانفاق على التعليم يتأثر بعدة عوامل ، يأتي في مقدمتها الفلسفة الاقتصادية للدولة وامكاناتها الانفاقية والسياسة المالية المتبعة في البلد^(٤١) .

وعلى الرغم من توجه بعض البلدان لزيادة الاستثمار في راس المال البشري من خلال زيادة الانفاق على التعليم ، إلا أنها لا تزال تعاني من اختلال التوازن بين راس المال المادي والبشري ، لان ما ينفق على زيادة راس المال المادي اكثر مما يخصص للاستثمار البشري ، مما يعني ان نمو وتطور الاصول الرأسمالية





يكون اكبر من تطور راس المال البشري وبالتالي فسوف يكون هنالك اختلال في التوازن بين هذين الاصلين ، وقد بدأت مرحلة جديدة من التوازن في اواسط الستينات بين راس المال المادي ، وراس المال البشري كعنصرين للتنمية الاقتصادية وتقييم دور التعليم والانفاق عليه والتوسع فيه مع وجوب ضبط كل هذه العناصر حسب عوائدها و قيمتها الاقتصادية (٤٢) .

ويمكن القول من البيانات جدول (٢) أن حصة التعليم من إجمالي الإنفاق العام في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) ظلت بعيدة جدا عن المعيار القياسي ١٥-٢٠ % ؛ الا أن العراق حاول أن يحافظ على الحد الأدنى البالغ ٤% لمعيار الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٢) نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الانفاق وإلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنوات	نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٥	5.58	٢.٠٠
٢٠٠٦	5.29	٢.١٥
٢٠٠٧	٧.٠٠	٢.٤٥
٢٠٠٨	8.32	٣.١٥
٢٠٠٩	9.48	٤.٠٣
٢٠١٠	9.44	٤.٠٨
٢٠١١	11.81	٤.٢٨
٢٠١٢	8.11	٣.٣٦
٢٠١٣	8.06	٣.٥١





٣.٦٤	8.35	٢٠١٤
٤.٦٢	10.85	٢٠١٥
٤.٩٢	13.15	٢٠١٦
٤.٥٧	13.42	٢٠١٧
٤.٦٥	14.66	٢٠١٨
٤.٧٣	11.13	٢٠١٩
٣.٩٧	9.29	٢٠٢٠

المصدر: بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الخاص بالتعليم، للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

الجدول (٣) عدد خريجي التعليم العالي على مستوى الاولية والعليا

السنة	الدراسة الأولية	معدل النمو	الدراسة العليا	معدل النمو
٢٠٠٣-٢٠٠٤	74,676	-	5,088	-
٢٠٠٤-٢٠٠٥	74,518	٠.٢ -	5,477	٨
٢٠٠٥-٢٠٠٦	74,669	٠.٢	5,861	٧
٢٠٠٦-٢٠٠٧	75,529	١.٢	5,328	٩ -
٢٠٠٧-٢٠٠٨	66,514	١٢ -	4,349	١٨ -
٢٠٠٨-٢٠٠٩	69,020	٤	4,706	٨
٢٠٠٩-٢٠١٠	73,988	٧	3,827	١٩ -
٢٠١٠-٢٠١١	93,357	٢٦	4,910	٢٨
٢٠١١-٢٠١٢	98,673	٦	5,846	١٩
٢٠١٢-٢٠١٣	99,772	١.١	6,888	١٨





٢٠٢	7,046	١٣	112,469	٢٠١٤ - ٢٠١٣
١٥	8,081	١٠ -	101,061	٢٠١٥ - ٢٠١٤
٧ -	7,547	٢٩	130,488	٢٠١٦ - ٢٠١٥
٥	7,959	١٠	144,089	٢٠١٧ - ٢٠١٦
١٧	٩,٣٤٥	٨	١٥٤,٩٧٨	٢٠١٨ - ٢٠١٧

المصدر / وزارة التعليم العالي - دائرة الدراسات والتخطيط - قسم الاحصاء والمعلوماتية

الخاتمة:

في ختام بحثنا لا بد من إيراد النتائج التي توصلنا إليها مع تقديم المقترحات والتوصيات المناسبة .
أولاً: النتائج .

١. إن مفهوم المشاركة السياسية يندرج في إطار التعبير السياسي والشعبي وتسيير الشأن العام من قبل أطراف المجتمع، ولذلك هو يقوم على الاعتراف بالحقوق المتساوية، وعلى الاعتراف بالآخر واعتباره متكافئاً ومتساوياً مع جميع نظرائه بصرف النظر عن الجنس، أو الدين، أو العرق أو النوع الاجتماعي، كما أن المشاركة لا بد أن تساهم في استبعاد الصراع وتحل محله فكرة التعاون. وفي المجال السياسي تعتبر المشاركة حجر الزاوية في إعادة تركيب نظم السلطة وإتاحة الفرصة للجماعات المختلفة للمشاركة عبر آليات الديمقراطية.

٢. أن التحولات الديمقراطية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ لم تترجم إلى تمكين حقيقي للشباب داخل العملية السياسية. بالرغم من وجود تشريعات وقوانين، إلا أن هذه التشريعات غالباً ما





لم تفتح المجال الكافي للشباب للمشاركة في التصويت، الترشح للمناصب أو تقلد مناصب عامة، ما تسبب في انخفاض مشاركتهم السياسية وتحول بعضهم إلى الاحتجاجات أو الامتناع عن المشاركة الانتخابية.

٣. وجود فجوة واضحة بين الإطار القانوني للمشاركة السياسية والتطبيق العملي له، حيث إن القوانين والسياسات التي أقرت بعد عام ٢٠٠٣ أكدت على حق المشاركة السياسية، إلا أن هذه الحقوق لم تترجم إلى فرص حقيقية للشباب في الترشح أو صنع القرار السياسي.

٤. ان المشاركة السياسية للشباب في العراق تتم وفق نمطين الاول المسار المؤسسي الرسمي وهذا يتسم بالضعف وعدم الفعالية وهو بحاجة الى اطر دستورية ومؤسسية لمعالجة الخلل البنوي وهذا لن يتحقق ذاتيا بل من خلال الضغط المستمر على النظام السياسي وفواعله أما النمط الثاني هو النمط الذي يتبع مسارات خارج النظام السياسي الرسمي ولعل من بين اهم ادواته هو الشارع عبلا استخدام حركات الاحتجاج، والثاني هو الفضاء الافتراضي واستخدامه في عمليات التنظيم والضغط وتوحيد القضايا وهو مسار فاعل ومثر الى حد كبير. ويشترط في المشاركة السياسية وجود فئة شابة يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرت لديهم الإمكانيات المعنوية ووسائل التعبير. وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة فمفهوم المشاركة السياسية يشمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في الدولة، عليه فأنماط مشاركة الشباب العراقي اتخذت أشكالاً غير تقليدية، تمثلت في الاحتجاجات الشعبية، والحركات الاجتماعية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مقابل ضعف المشاركة في الأحزاب السياسية والانتخابات، نتيجة فقدان الثقة بالعملية السياسية القائمة.





٥. إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة فالمواطنون هم أصحاب حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية يصونها الدستور الذي يعبر عن هذا بكل المواد التي تتعلق بحقوق المواطن، وفي إطار تعريف المشاركة السياسية

٦. إن فواعل التأثير في المشاركة السياسية تختلف عن الفعل الاجتماعي وكذلك الاقتصادي ، إلا أن هناك تداخل في النتائج بينها ، وبما أننا بصدد استشراف مستقبلي يجب الأخذ بنظر الاعتبار جميع المتغيرات التي تسهم في صنع مشهد من المشاهد ، وإبراز الصورة النهائية في ظل استحضر تام لهذه المتغيرات، ولقد ثبت في السنوات السابقة منذ التغيير إن تقاسم السلطة بين أحزاب المكونات لا يخلو من تعقيدات عملية، وبخاصة وأن كل مكون يتصرف كما لو أنه يتمتع بحقه بالاعتراض ونقض للقرارات السياسية وفي ظل عدم الاتفاق على الدستور وغياب قاعدة الثقة يمكن ان تصل الأمور إلى شلل كامل للحكومة المركزية ، وبتصاعد التوتر الاثني يزداد تفضيل الأحزاب التي تسارع للسيطرة على الدولة المنهارة، وتكريس الانقسامات الاثنية والقومية والطائفية.

٧. لقد كشف الحراك الشبابي مدى تخوف النظام السياسي من تحرك الشارع ضده الذي يروم التغيير في العملية السياسية ، فقد تعهدت الحكومات بأن تحدث اصلاحات جوهرية في العملية السياسية لكن واقع الأحداث بعد ذلك كشف استمرارها على ذات النهج ، ويمكن ان نرى ان المشاركة السياسية للشباب لا تخرج عن توجيهين في المستقبل الأول يتمثل بالتقارب والتعاون بين أحزاب السلطة والشباب واحتواء العملية السياسية والتحلي بالحكمة والرشاد والبحث مع القوى السياسية الحاكمة عن أرضية مشتركة ونقاط التقاء يتم الانطلاق منها على أساس التوافق لتحقيق المصالح المشتركة التي تصب في مصلحة الشعب والدولة ، مع العلم ان الحراك الشعبي لا يثق بالوعود التي تعهدت بها احزاب السلطة منذ ٢٠٠٣ ، اما التوجه الثاني هو





التصادم مع أحزاب السلطة وأذرعها وكسب الشارع والرأي العام للوصول الى تغيير العملية السياسية ، لكن هذا التوجه مقوماته ضعيفة التحقيق فقد انتهت التظاهرات والاحتجاجات السابقة بحمام من الدم .
٨. أن استمرار تهميش الشباب سياسياً يشكل تحدياً مستقبلياً لاستقرار النظام السياسي في العراق، إذ إن غياب قنوات رسمية فاعلة لمشاركتهم قد يدفعهم إلى مزيد من العزوف السياسي أو اللجوء إلى أشكال احتجاجية غير منظمة.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة للعمل السياسي بما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشبابية، ولاسيما قوانين الأحزاب والانتخابات، من خلال تخفيض سن الترشح، وتوفير فرص عادلة للشباب للوصول إلى المناصب السياسية وصنع القرار.
٢. ان تعمل الأحزاب السياسية على تجديد بنيتها التنظيمية والفكرية، والانفتاح على فئة الشباب وإشراكهم في مواقع قيادية حقيقية، بدلاً من حصر دورهم في الأطر الشكلية أو الدعائية. وضرورة إعادة النظر بالرؤى والأساليب والاهداف التي تعمل عليها الأحزاب السياسية الحاكمة .
٣. تعزيز دور المؤسسات التعليمية في ترسيخ الوعي السياسي والتاريخي لدى الشباب، عبر إدراج مفاهيم المواطنة، والديمقراطية، والمشاركة السياسية ضمن المناهج الدراسية، وربطها بالتجربة السياسية العراقية المعاصرة بعد عام ٢٠٠٣.
٤. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في احتواء الطاقات الشبابية وتنظيمها سياسياً، من خلال دعم المبادرات الشبابية، وتوفير برامج تدريبية تعنى ببناء القدرات القيادية والسياسية، بما يسهم في تحويل المشاركة الاحتجاجية إلى مشاركة مؤسساتية فاعلة.





الهوامش والمراجع:

- 1 أيمان بيبيرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ”، مقال منشور في موقع جمعية نهوض وتنمية المرأة ، ص ٤
- 2 د . طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، دار غريب للطباعة والنشر ، ١٩٩٩، ص ١٠٦ ،
- ٣ معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، ٢٠١٤، ص ٦٠.
- 4 د . محمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ٦٠.
- 5 Rebecca Weitz-Shapiro, Matthew S, Political Participation and Quality of Life (Washington, July 2008) ,p7
- ٦ أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- سلسلة عالم المعرفة ٢٠٠٢، ص ٢٣.
- ٧ السيد عبد المطلب احمد غانم، المشاركة السياسية في مصر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٩، ص ١٤.
- ٨ د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الريعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٨٠
- 9 د . محمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد، المصدر السابق ، ص ٧٦.
- 10 انظر دراسة : المشاركة السياسية للشباب ، اعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب ، يونيو ، ٢٠١٧ ، منشور على الرابط الالكتروني التالي :
file:///C:/Users/edari/Downloads/consolidated_reply_youth_political_participation_ar.pdf تاريخ الزيارة ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٢ ،
- ١١ حنان ماهر قنديل عارف ، الماركسية والتعددية السياسية دراسة في النظرية والتطبيق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٦، ص ٢٤٥.





- ١٢ اسامة الغزالي ،المصدر السابق، ص ١٤ .
- ١٣ د. طارق محمد عبد الوهاب، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .
- ١٤ عبد الوهاب حميد رشيد : مقومات التحول الديمقراطي ، سلسلة ابحاث الحوار المتمدن ، العدد 707 ، 2004، منشور على الرابط التالي <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13431> تاريخ الزيارة ١٢/٣٠/٢٠٢٢ .
- ١٥ السيد عبد المطلب احمد غانم، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- ١٦ مصطفى عبد الله خشيم ، موسوعة علم السياسة ” مصطلحات مختارة ” طرابلس ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣١ .
- 17 عبد الوهاب حميد رشيد ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .
- 18 انظر موقع ساس نيوز الاخباري : <https://sasapost.co/opinion/will-iraqi-youth-have-a-role-in-political-work>
- ١٩ مصطفى عبد الله خشيم ، المصدر السابق، ص ١٨٠ .
- 20 Josif Thesing and Wilhelm Hofmeidter, Political Parties in Democracy: Role and Functions of Political Parties in the Political System of the Federal Republic of Germany, Germany: Konrad Adenauer Stiftung, 1990, P.15.
- 21 عبد الوهاب حميد رشيد ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .
- ٢٢ أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (١٢)، ص ٢٤٤ .
- 23 انظر دراسة المشاركة السياسية للشباب ، المصدر السابق ، منشور على الرابط الالكتروني التالي : file:///C:/Users/edari/Downloads/consolidated_reply_youth_political_participation_ar.pdf تاريخ الزيارة ٢ / ١ / ٢٠٢٣ ،





٢٤ علي الكاش، ، مقال منشور على موقع دنيا الوطن، الرابط:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/282656.html>

٢٥ نبيل عبد الامير الربيعي، يوميات الانتفاضات الشعبية في بابل (٢٠١١-٢٠٢١)، ط٢، دار الفرات للثقافة والاعلام، العراق، ٢٠٢١، ص ٥١..

٢٦. ، منشور بتاريخ ١٢-٨-٢٠١٥ نسخة محفوظة من تاريخ ٤ أبريل ٢٠١٦ على موقع واي باك مشين. متاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://web.archive.org/web/20160404073723/http://www.parliament.iq/details.aspx?id=244>

26&Alw

٢٧. تقوم اللجنة التنفيذية بانتقاء ممثلها في البرلمان الانتقالي وفق ضوابط ومعايير اللجنة المشرفة العليا وهي :
٢٠% من طلبة المدارس الإعدادية، ينتقون في المرحلة الانتقالية بالتنسيق مع مديريات التربية في المحافظات.
٤٠ % من طلبة الكليات والمعاهد، ينتقون في المرحلة الانتقالية بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد العراقية في كافة المحافظات.
١٠ % من منظمات المجتمع المدني، ينتقون بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني.
٥ % من الرياضيين تتقهم اللجنة التنفيذية.
٥% عن طريق الاتحادات الطلابية والشبابية الفاعلة.
١٠ % عن طريق لجان الشباب والرياضة في مجالس المحافظات والاقضية.
١٠ % عن طريق اللجان الشبابية الاستشارية في منتديات الشباب.
ويكون عدد أعضاء برلمان شباب المحافظة نصف عدد مجلس المحافظة المنصوص في قانون انتخابات مجالس المحافظات، ومجموع أعضاء برلمانات المحافظات يمثلون برلمان شباب العراق.
٢٨. وجدير بالذكر ان فكرة برلمان الشباب مستمدة من فكرة مجلس الشيوخ من الشباب الأمريكي، والتي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مسابقة سنوية يراها مجلس الشيوخ الأمريكي ومؤسسة وليام رندولف هارنست، بدأ في عام ١٩٦٢م... للمزيد ينظر: سناء نبيه موسى، برامج تطوير الشباب ، ص ٢١.





- 29 اسامة الغزالي ، المصدر السابق ، ص ٢٣.
- 30 د. عادل عبد الحمزة ثجيل، عشر سنوات بعد الربيع العربي الانعكاسات السياسية والأمنية في العراق، مؤسسة فريدريش إيريت، الأردن، ٢٠٢١، ص ٧.
- 31 انظر موقع ساس نيوز الاخباري : <https://sasapost.co/opinion/will-iraqi-youth-have-a-role-in-political-work> تاريخ الزيارة : ٢ / ٢ / ٢٠٢٣
- 32 موقع العربي ٢١ ، مدارس العراق تبدأ إضراباً والطلبة يخرجون بمظاهرات، الرابط: <https://arabi21.com/>
- 33 فارس كمال نظمي، السلوك الاحتجاجي في العراق، ط١، نشر سلسلة دراسات فكرية، جامعة الكوفة، توزيع دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٣٣.
- ٣٤ . عدد الولادات بحسب البيان، خلال العام ٢٠٢٢ (١) مليوناً واحداً و(٣١٠) الاف و(٨٩٤) ولادة، وبلغت الوفيات (٢٣٦) الفا و(٤٦٩) وفاة. كما ولفت البيان الى ان توقع الحياة عند الولادة للسكان بلغ (٧٤.٥٪).
- ٣٥ . البيان الصادر من وزارة التخطيط، حول حالة سكان العراق لسنة ٢٠٢٢، وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني:
- <https://mop.gov.iq/archives/8252>
- ٣٦ شريفة ماشطي، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي ، مقال منشور في مجلة الباحث الاجتماعي، مصر ، العدد العاشر، سبتمبر ٢٠١٣ ص ١٤٣.
- ٣٧ حنان ماهر قنديل عارف ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦.
- 38 اسامة الغزالي ، المصدر السابق ، ص ١٥.
- ٣٩ عبد الله زاهي الرشدان، نقفات التعليم العامة وتطورها في الاردن ، بحث منشور في مجلة دراسات ، المجلد العدد ١ ، مطبعة الجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٩٥، ص ٢٥٩ .





- ٤٠ فردريك هاريسون ، نشاليز مايرز ، " التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي استراتيجية تنمية الموارد البشرية "، ترجمة ابراهيم حافظ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢-١٣ .
- ٤١ طارق عبد الرؤف محمد عامر ، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة(الدول المتقدمة)، بحث مقدم الى الملتقى الدولي ، ٢٠٠٦ ، ص ٥-٦ .
- ٤٢ ثيودر شولتر ، " القيمة الاقتصادية للتربية " ، ترجمة عبد الهادي عفيفي و محمد السيد سلطان ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٨-٤٠ .

